

عمان - خلف الطاهات - أكد خبراء أن الأردن من دول المنطقة السبابة في التعامل مع موضوع الفساد بشفافية مطلقة، وسط جدية حكومية لاستكمال إقرار منظومة تشريعات تصدى لأفة الفساد بما يتفق مع المعاهدة الدولية لمكافحة الفساد والتي كان الأردن من أوائل الدول العربية المصادقة عليها.

وخلال مؤتمر نظّمته منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع المنتدى الأردني للشفافية تحت عنوان نحو التصديق على المعاهدة الدولية لمكافحة الفساد قال ممثل المنظمة في الأردن ورئيس المنتدى الأردني للشفافية الزميل باسم سكجها ان عقد هذا المؤتمر يأتي للترويج للتصديق على المعاهدة الدولية لمكافحة الفساد في العالم العربي بهدف خلق وعي عام لما تتطلبه المعاهدة من تطبيقات على المستوى المحلي من حيث استحداث وتعديل القوانين الموجودة وإنشاء هيئات مستقلة لمحاربة الفساد.

وأضاف سكجها ان المعاهدة تضمن ولأول مرة في التاريخ تعاون دولي حقيقي من اجل محاربة الفساد ، من حيث ضمانها استرجاع الأموال المنهوبة بواسطة الفساد بين الشركات والمؤسسات الدولية وتفرض لأول مرة الوصول إلى محكمة دولية للتعامل مع قضايا الفساد بين الدول.

وبين أن الأردن موقفه متقدم في مسألة مكافحة الفساد وصادق على معاهدة مكافحة الفساد الدولية، متمنيا التسريع في المصادقة عليها من قبل البرلمان لمواكبة التطورات الدولية في هذا المجال.

وشدد سكجها على ان مشروع هيئة مكافحة الفساد والموجود حاليا في البرلمان لا يلبي بشكل كامل ما تتطلبه المعاهدة الدولية من حيث استقلالية رئيس الهيئة والمفوضين بالتعيين والصلاحيات وطريقة إنهاء العمل لافتا الى انه كان ينبغي إجراء حوار وطني قبل تحويل مشروع القانون لمجلس النواب.

إلى ذلك استعرض وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية الدكتور صبري ربيحات الجهود الحكومية في مجال محاربة الفساد عبر منظومات عديدة أبرزها الرقابة الشعبية والمنظومة التشريعية.

وقال ربيحات أن مكافحة الفساد ليست على رأس الأجندة الوطنية فحسب بل والإقليمية والدولية، منوها إلى أن الفساد مفهوم غامض ، موضحا انه في الثقافة العربية توجد منظومتان تتعاملان مع موضوع الفساد الأولى هي المنظومة القبلية التي يدين الفرد عبرها بالولاء لقبيلته ويسعى لتعزيز مكاسبها لارتباطه بها قلبيا وأعماله هنا غير مدانه ، وأما الثانية فهي المنظومة المؤسسية التي تقوم على أفراد وحقوق ومبادئ وسيادة القانون والجدارة والكفاءة وغيرها من الأسس التي تتسم بها مؤسسات المجتمع المدني.

وأشار ربيحات الى ان الجهود العربية فشلت في التعامل مع ظاهرة الفساد بسبب المنظومتين الانفتين داعيا الى دراسة وتشخيص الواقع للانتقال من المنظومة الأولى الى منظومة المجتمع المدني الذي يسود فيه القانون. وقال أن الحكومة حددت رؤيتها ومركزات ثلاثة في مكافحة الفساد، الأول، الاستمرارية في تعميق الثقافة الدستورية في كل المجالات في البناء على ما هو موجود من إنجازات قامت به الحكومات السابقة . فضلا عن النهج الإصلاحي الذي تتبناه الحكومة الحالية وهو ما كان جليا في برنامج عمل الحكومة الذي شدد عبر 38 فقرة في برنامجها على الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية وقدمت الحكومة تصوراتها الواضحة والدقيقة في كل الجوانب لمحاربة الفساد. وثالث هذه المركزات الجانب التشريعي، مشددا على انه لا بد من وجود بيئة تشريعية تحصن المجتمع من الفساد وتتصدى له وتقلل من فرصه .

وأوضح ربيحات ان الحكومة طلبت في هذا السياق مراجعة وصياغة 11 تشريعا وإدماج 19 اتفاقية مع التشريعات المحلية مشددا على أهمية التوعية بالحقوق الدستورية للمواطنين، مشيرا الى ان الثقافة القانونية لا تأتي إلا بادرار المواطنين لحقوقه حتى لا يلجأ للواسطة والمحسوبية في إشباع وتحقيق حاجاته بل بادرار القنوات المشروعة للحصول على حقوقه.

وأكد وزير التنمية السياسية أن الحكومة الحالية جادة في تعميق الثقافة الدستورية ، مشيرا إلى أن الحكومة وعبر وزارة التنمية السياسية قامت بتوزيع مليوني نسخة من الدستور الأردني على المدارس كما قامت بحملة تعريفية عبر مختلف وسائل الإعلام والصحافة .

و أكد ربيحات ان الحكومة حريصة على تعميق فكرة ان في الأردن خمس سلطات هي التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلام وأبرزها الرقابة الشعبية كمدخل هام لتعميق الثقافة الدستورية لتحسين المجتمع من أفة الفساد. موضحا ان وجود 3070 منظمة مجتمع مدني في الأردن من شأنها تعزيز وتفعيل دور الرقابة الشعبية في مجال مكافحة الفساد تحقيقا للسلام الاجتماعي.

وتم توزيع نتائج استطلاع للرأي أجرته مؤسسة الأرشيف العربي بالتعاون مع منتدى الشفافية الأردني شمل عينة ضمت 350 نسخة حول الرشوة في الأردن ، وكانت ابرز نتائجها ان 93ر6% يعتقدون ان الرشوة شكل من أشكال الفساد فيما يرى 33ر9% ان الرشوة موجودة في الأردن بنسبة متوسطة فيما يراها 29ر4% موجودة بنسبة كبيرة و 31ر2% يرونها موجودة بنسبة قليلة .

وكشف الاستطلاع ذاته ان نصف العينة 50ر5% سبق لها وان دفعت رشوة بشكل من الإشكال فيما ان 46ر8% من العينة لم يسبق لها ان دفعت رشوة .

ويرى 59ر6% ان الرشوة ستزيد في السنة المقبلة فيما يرى 33% انها ستتناقص .

ويعتقد 95ر4% ان محاربة الرشوة ضرورية ويرى 33% ان الحكومة جادة في محاربة الرشوة و 62ر3% يرون ان الحكومة غير جادة في محاربة الرشوة .

وبين الاستطلاع ان 39ر4% من العينة تعتقد ان الرشوة تنتشر بشكل اكبر في مجال المعاملات الشخصية بينما يرى 50ر5% انها تنتشر بشكل اكبر في مجال معاملات البضائع . وبين الاستطلاع ان 35ر8% من العينة تعتقد ان المرتشي أراد الإثراء من الرشوة فيما يرى 52ر3% ان المرتشي أراد من الرشوة الإنفاق على عائلته ورفض 11ر9% الإجابة على هذا التساؤل .

وأجاب 42ر2% من العينة بأنهم يعرفون بأنهم ينتهكون القانون بدفع الرشوة غير ان 11ر9% أجابوا بعدم علمهم بذلك . ورفض 45ر9% الإجابة على هذا التساؤل . ويجد 16% ان محاربة الرشوة تأتي من الحكومة فيما يرى 11ر9% ان محاربة الرشوة تأتي من المجتمع المدني . فيما يرى 68ر8% ان المحاربة تأتي من الجانبين معا (الحكومة والمجتمع المدني) .

وأوضح الاستطلاع ان 81ر6% يعرفون ان القانون يجرم الراشي والمرتشي فيما يرى 13ر6% ان القانون لا يجرمهما ولم يجب 4ر6% عن هذا السؤال .

وجاء في الاستطلاع ان 31ر2% من العينة دفعت الرشوة قبل إنجاز المعاملة فيما قامت 16ر5% بدفع الرشوة بعد إنجاز المعاملة وفضل 52ر3% عدم الإجابة . وبين 28ر5% من العينة ان المعاملة ستنتج بدون الدفع فيما يرى 23ر5% ان المعاملة لن تنجز بدون دفع ولم يجب على هذا التساؤل ما نسبته 47ر7% .

كما جاء في الاستطلاع ان 22ر9% من العينة دفعت الرشوة لمرة واحدة فيما قام 12ر9% بدفع الرشوة من مرتين إلى خمس مرات .

وقام 18ر8% بدفع الرشوة من ست مرات إلى عشر وأكثر من عشر مرات قال 7ر3% ان قام بذلك . فيما فضل ما نسبته 55ر1% عدم الإجابة .

وبين 11% أنهم عرفوا بضرورة الرشوة من المرتشي نفسه فيما عرف 41ر2% بضرورة الرشوة من آخرين و 8ر4% عرضوا دفعها دون معرفة مسبقة ولم يجب على هذا السؤال 39ر4% .

وعن قيمة الرشوة فقد ذكر 17ر4% ان الرشوة كانت قيمتها خمسة دنانير . و 17ر4% دفعوا رشوة قيمتها من عشرة الى عشرين ديناراً و 11ر1% كانت قيمة الرشوة من 21 دينار إلى خمسين دينار . و 8ر2% كانت قيمة الرشوة أكثر من خمسين ديناراً .

وخلال اعمال امس القى المدير الاقليمي للشفافية الدولية في الشرق الاوسط وافريقيا السيد كيسي كيلسو كلمة عن دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الرقابة الشعبية في مكافحة الفساد اضافة الى اهمية التشريعات في هذا المجال .

كما قدم الدكتور جورج عساف ورقة عمل حول المعاهدة الدولية لمحاربة الفساد بالاضافة الى ورقة اخرى تحت عنوان الخطوات العملية نحو ترويج المعاهدة الدولية في الشرق الاوسط قدمتها السيدة جيليان ديل .

وعقد على هامش المؤتمر لقاء اقليمي لفروع منظمة الشفافية الدولية في المنطقة العربية اكدت خلاله على اهمية انشاء شبكة عربية للشفافية تحت مظلة منظمة الشفافية الدولية .